# دور التهريب في تكريس التفاوت الاجتماعي بالشريط الحدودي بالجنوب التونسي: دراسة سوسيوإنثروبولوجية

# *The culture of smuggling between stigma and legality in the border space in southern Tunisia: a socio-anthropological study*

**د. حسين السعيدي:** كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سفاقص، تونس

**Dr. Hussein Saidi:** Faculty of Arts and Humanities, Sfax, Tunisia

Email: Houcine.saidi.saidi@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i8.561

**الملخص**:

تعد التجارة الحدودية بين ليبيا وتونس من الظواهر القديمة التي يتعاطاها سكان الحدود كمورد رزق، رغم ما يتخللها من مخاطر كبيرة ناتجة عن الملاحقة بسبب تهريب سلع موصومة و ممنوعة كالمخدرات أو الأسلحة، وبعض السلع الأخرى والتي ساهمت فيها بدرجة أولي تقنيات التواصل المتطورة، حيث أصبحت هذه البضاعة تدر أموالا طائلة على المهربين وساهمت في بروز التفاوت الاجتماعي، الأمر الذي ساهم اتساع الفجوة بين الفيئات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع المحلي، حيث كان الهدف منها هو التطرق إلي هذه الظاهر للحد منها، لأنها ساهمت في التفكك الأسري وفي نفس الوقت نتج عنها عديد الظواهر، كالانقطاع المدرسي والهجرة السرية، ولا سيما إنها تفاعلات مع الظروف والمتغيرات التي شهدتها المنطقة بعد سنة 2011 وهي غياب الأمن كليا علي الشريط الحدودي مع تمركز بعض "الميليشيات" والجماعات وأنتجت بذلك أشكال جديدة من التجارة الحدودية.

**الكلمات المفتاحية:** التجارة الحدودية، التجارة غير الرسمية، المشروعية، الوصم، تقنيات التواصل

**Abstract**

The border trade between Libya and Tunisia is one of the old phenomena that border residents use as a source of livelihood, despite the great risks resulting from prosecution due to the smuggling of prohibited goods such as drugs, weapons and some other goods, which were primarily contributed by advanced communication technologies, as these goods became a huge amount of money for smugglers and contributed to the emergence of social inequality, which contributed to the widening gap between the different social groups within the local community, especially as they are interactions with circumstances and variables. Which the region witnessed after 2011, which is the absence of the Libyan state and the weakness of the Tunisian state with the concentration of some "militias" and groups on the border strip, and these technologies had an effective role in coordination in this space, and thus produced new forms of border trade.

**Keywords:** Border trade, Informal trade, Legality, Stigma, Communication Technologies

## 1) الإطار المنهجي للدراسة:

**المقدمة:**

ساهمت القوى الاستعمارية في الفضاء الحدودي بالجنوب التونسي منذ ما قبل الاستقلال، في تحطيم الأطر المرجعية للقبائل وذلك عبر توطين الرحل وتفتيت الملكيات الجماعية، وغرس الملكيات الفردية، وهذا ما نتج عنه تشظي المجتمع القبلي، ولكن علاقات النسب والقرابة بين القبائل التونسية والليبية بقيت من أبرز العوامل الأساسية في استمرار حركة تبادل التجارة الموازية والتهريب بين البلدينإلي اليوم، والتي كانت في البداية تعتمد المقايضة بين القبائل لبعض السلع التموينية الأساسية، وبعد الاستقلال أحدثت أنواع جديدة من التهريب خاصة مع دخول تقنيات التواصل والسيارات الرباعية الدفع والتيكانت من أسباب تطور الثراء السريع لبعض المهربين، خاصة في ظل غياب الدولة الليبية وضعف الدولة التونسية إثراء التغير السياسي الحاصل في المنطقة ستة 2011حيث استقطبت عديد الشباب المهمش، وانتقلت هذه التجارة من تبادل للمواد الغذائية التقليدية والسبع البينية إلي تهريب يتمثل في سلع محرمة وممنوعة بطرق تنظيمية ساهمت عدة عوامل، وأصبحت أبعادها تفوق التهريب التقليدي المألوف، حيث أصبح هذا النوع الجديد من التهريب محور النقاش العام في كل لحظة، لما تحدثه هذه الظاهرة الجديدة من العبث بالثقافة المحلية ونمط الحياة التقليدية لدي هذا المجتمع وتكريس التفاوت الاجتماعي، فالمجتمع المحلي كان ينظر بالأمس القريب إلي هذه التجارة كمورد رزق ووسيلة للقوت المعيش اليومي، ولكن اليوم ساهمت بشكل كبير في التفاوت الطبقي لبعض الفئات الشبابية المهمشة، ونظرا لانعكاساتها الخطيرة على الأمن الوطني، بشكل عام أصبح من اهتمامات الباحثين ونظرا لما تمثله مجالا خصبا للبحث ولا تزال موضوعاتها تطرح عدة فرضيات واحتمالات، فالموضوع المراد معالجته، يندرج ضمن هذا السياق والمتمثل في جريمة التهريب الموصوم التي ساهمت في اتساع الفجوة الاجتماعية في المجتمع المحلي، ودور التقنيات الحديثة في ذلك، حيث أنه لا يمكن دراسة هذه الظاهرة بمعزل عن هذا السياق إضافة لبعض الظواهر الأخر العابرة للحدود والتي تتقاطع مع التهريب وهي الإرهاب والهجرة السرية

**إشكالية البحث:**

تمثل التجارة الموازية والتهريب بالفضاء الحدودي بالجنوب التونسي اليوم من المواضيع المتداولة والمهمة، نظرا لاستفحالها بشكل ملفت في السنوات الأخيرة، التي ساهمت في ارتفاع ظاهرة الجريمة وتهريب المخدرات وبعض المواد الأخرى الخطيرة، ففي الوقت الذي ساهمت فيه العولمة في تطوير الحياة العصرية في العالم، أصبحت هذه التقنية تعتمد لتسهيل عمليات التهريب المنظم، والتي ساهمت في تكريس التفاوت الاجتماعي بين الطبقات وهو لا يستند إلى أسس مشروعة، فإن بروز هذا التفاوت وزيادة حدته، له تأثير عميق على منظومة القيم الاجتماعية، خاصة وأنه ارتبط بالتشكل

السريع لثروات ضخمة بطرق مشبوهة وغير مشروعة، فعصابات التهريب التي تجمع ثروة هائلة بطرق ملتوية وغير مشروعة، تحدث تمايزا طبقيا – يفتقد للمشروعية– في المجتمع، مما ينتج عنه اختلالا في نسق القيمويساهم ذلك في اختلال القيم الاجتماعية بهذا الفضاء ولإجابة عن هذه الإشكالية والوصول إلي بعض النتائج لابد من طرح بعض الأسئلة

- ماهي أهم استراتيجيات المهربين الجدد؟
- ماهي الأساليب والتقنيات المستعملة من طرف المهربين
- ماهي أبرز الأسباب والعوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة تهريب البضاعة لموصومة

❖ **أهمية الدراسة:**

تتناول هذه الدراسة موضوع جديد في هذا الفضاء الحدودي شغل بال المجتمع المحلي حيث أصبح مشكل عويصا يهدد شباب الجهة وما تمثله من تداعيات خطيرة في البناء الاجتماعي حيث أصبحت هذه الظاهرة تسبب مشكلا في الساحة العلمية مما ساهمت في الانقطاع المبكر مما يتطلب تحليلها من جانب اجتماعي تحليلا معمق كما يتطلب علي الدولة التدخل فورا لمكافحة هذه الظاهرة الجديدة وعملية اختيار الموضوع عملية دقيقة ومهمة تتدخل فيها عديد الدوافع والرهانات التي تحرك اهتمامات الباحث كمجال للدراسة يعود إجمالا إلى دوافع معرفية وأخرى عملية حيث يوجد ذلك التمازج بين الثقافات بين سكان الفضاء الحدودي من الطرفين التونسي والليبي منذ ما قبل الاستقلال وتورثت عبر الأجيال هذه الثقافة وأصبحت تربطهم معاني ودلالات ورموز لا يعرفها إلا سكان هذا الفضاء.

**دوافع اختيار الموضوع:**

إن أهمية البحوث العلمية تنبع من الظاهرة المبحوث فيها، وتكمن أهميتها العلمية في اعتبارها محاولة سوسيولوجية لمقاربة بعض التقاليد والعادات، والمعاني والرموز التي تجمع كل المتداخلين بهذا الفضاء الحدودي كما تتجلّى أهمّية مقاربتنا في ارتباطها بالتغيّرات التي طرأت على الفضاء العام وحقوله السياسية، التي ساهمت وفي توسع دائرة نشاط الحد والتهريب خاصة بعد 2011 وساهمت أيضا في دخول بعض السلع الجديدة علي ثقافة المهرب التقليدي عبر شبكات جديدة بين أقطار المغرب العربي منظمة تنظيما محكما، ومن هذا المنطلق، تبدو أهمية بحثنا فهي بذلك محاولة لدراسة شبكة العلاقات الاجتماعية وتفاعلاتها داخل ظاهرة التهريب بالفضاء الحدودي

**مصطلحات البحث:**

➢ **الثقافة:** الثقافة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ومن أشهر التعريفات وأكثرها شمولاً يمكن القول بأنّ الثقافة هي المركب الشامل الذي يضمّ المعارف البشريّة، بما في ذلك العقيدة، والأخلاق،

والقوانين، وكلّ ما يكتسبه الإنسان من المجتمع الذي يعيش فيه، وبذلك يمكن أن تكون الثقافة لدى شعب معيّن هي كلّ ما يرتبط بأسلوب معيشته الاجتماعي، والفكريّ، والماديّ أيضاً، وليس فقط الإنتاج الفنيّ والأدبيّ المرتبطين فالسكان بالفضاء الحدودي لهم ثقافة التهريب التي مرتبطة بثقافة اللغة والمعاني والرموز التي لا يمكن تفكيكها إلا عبر من يعيش هذا الفضاء.

- **التهريب أو تجارة الحد:** بالعودة للتعريف القانوني لظاهرة التهريب (أو"الكونترا" كما تسمى محليا، والمهرّب "كناتري") فإنّ المشرّع التونسي حدّدها بكلّ عملية توريد أو تصدير لبضاعة تتمّ من خارج المكاتب الديوانية أو مسك لتلك البضاعة داخل "النطاق الديواني للدولة.( مجلة الديوانة، 2008 الفصل 44-45).
- **التجارة الموازية:** لقد تعددت الأسماء مثال التجارة "موازية"، "تجارة الخط " "التجارة المهمّشة" كلها لها نفس المعني وهي تجارة تعتبر غير مستوفات الشروط القانونية وتعتبر ظاهرة قديمة متجددة لكنها معقدة وشملت عديد القطاعات وتطورت مع تطور تقنيات التواصل (الحسين السعيدي، 1917، ص، 46).
- **الاقتصاد الموازي:** يعرفه كل من(فريديريك شنايدر، ودومينيك انستي، 2006، ص22) بأنه الاقتصاد الذي لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، ويشمل الدخل الذي لا يبلغ به والمتحصل من إنتاج السلع والخدمات المشروعة سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة، بالتالي فهو يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة، ومع ذلك يصعب تحديد تعريف للاقتصاد الموزي لأنه يتطورباستمرار حسب التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي واللوائح التنظيمية( شنايدر فريديريك، دومينيك إنستي، 2006، 31 )
- **الوصم:** إن استعمالات هذا المفهوم متنوعة وتشمل حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية. الوصم مصطلح ملتبس الأصل، إلاّ أنّه حسب عالم الاجتماع "إرفينغ قوفمان، (1982-، ، ص45، ) يشير إلى وجود علامات جسدية، تكشف عن كل ما هو غير عادي وسيء من الناحية الأخلاقية للأشخاص الذي يمارسون سلوكا غير سوي من أجل تمييزهم على أنهم أشخاص منحرفون ومرفوضون اجتماعيا، وذلك بوضع علامات في صور "وشم ( قوفمان 2006، ص123( وبذلك يعتبر الشخص الموصوم بوصمة اجتماعية غير مرغوب فيه ويحرم من التقبل الاجتماعي أوتأييد المجتمع له، لأنه شخص مختلف عن بقية الأشخاص وهذا يظهر جليا في خاصية من خصائصه الجسمية أو العقلية أو النفسية أو الاجتماعية.

**الدراسات السابقة:**

قبل أن نستعرض المدونة السوسيولوجية للدراسات السابقة فيما يخص ظاهرة نشاط الحد، أو التهريب نشير إلى أنه توجد علاقة تمازج بين تجارة الحد والهجرة القصيرة الخفية أو كما سمّاها

بعض الباحثين هجرة الشغل، ولفهم ظاهرة نشاط الحد سنحاول الرجوع إلى أهم تطوراتها التاريخية لهذه الظاهرة بهذا الفضاء الحدودي، حيثأنها اقترنت بظاهرة الهجرة منذ ما قبل الاستقلال.

من خلال العودة للدراسات السوسيولوجيّة التي أجريت حول المناطق الحدودية، نسجل اهتماما متواصلا بهذا المجال خاصة في عالم اليوم، الذي يعرف تحولات عميقة مست كل القطاعات وشملت كل البلدان بدون استثناء، وفي هذا الجانب ترى "كاترين ريمي" و"مريام ويناس" في مقالهما بعنوان( موضوع الحدود Paris, Deboock, 2010, p. 3)« أن موضوع الحدود أعمق بكثير من مجرد حصره في مستوى المناطق الجغرافية والمجالية بين الدول فبالرغم من كون هذا المشغل قديم في دائرة اهتمام العلوم الإنسانية بصفة عامة والاجتماعية بصفة خاصة، إلا أن الغموض وتوسع التأويلات يبقى السمة الأساسية له وقد اعتبرتا في هذا السياق أن اغلب التخصصات الأكاديمية والعلمية تأخذ بعين الاعتبار طريقتين لفهم الحدود من الناحية الإجرائية والعمليةوهي طريقة معيارية بالأساس وتهدف لفرض خطوط ترسيم الحدود وثبات موقع الأفراد ضمن مجال استيطانهم كما توجد طريقة أنثربولوجية وصفية تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة العرقية للسكان في حدود المرجع الترابي والذي يمكن أن ينفتح على اعتبارات تأويل وتفسير متسعة المجالات.

في حين، يكون منطلق التحديد لحدود المشكلة للأطر التقليدية للانتماء وطبيعة المورثات الثقافية والجينية التي ترتبط بعدد من العقائد والممارسات المترسبة في المجتمع وفي مراحل تطوره وتبدو الامتدادات الأولى لهذا التصنيف، حسب الباحثين، منبثقة عن أعمال كل من مورقان وبقية الأنثربولوجين الثقافيين الذين أقروا بوجود تسلسل هرمي يحكم الوحدة البشرية حتى وان تباعدت زمانا ومكانا وتوضح ذلك العلاقة القائمة بين شعوب العالم علي الحدود خاصة في إطار تقارب الرواسب الثقافية الإنثروبولوجية حسب الباحثتين، هذا أمر مهم تعرضنا له في بحثنا في هذا الفضاء الحدودي حيث كانت علاقات النسب والقرابة والعادات والتقاليد بين القبائل التونسية والليبية من أبرز العوامل المهمة في استمرار حركة تجارة الحد وعمليات التهريب منذ ما قبل الاستعمار.

ولمزيد توضيح وجهة النظر هذه استندت الباحثتان إلى أمثلة مستمدة من أصول الدراسات الأنثربولوجية الأولى التي توضح» عمليات تدهور الهوية التي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلي تغير الإنسانية، التي تكشف حقيقة أن فكرة الحدود الإنسانية بإمكانها أن تندثر في الممارسات من خلال تجريدها من المعيش اليومي أو عبر افتراق الثوابت الثقافية وإدخال معارف جديدة، ( cit , p. 3..Cathrine, op)

وهذا يعني، وفق الباحثتين أن البشر يمكن اعتبارهم بصفة عامة "كائنات هوياتية" إذا ما تم ربط هوياتهم الفردية بالممارسات والتعامل الإنساني المتأصل في الوجود وفضلا عن ذلك، يمكنا

إضافة بصمة أساسية تتوافق مع تكوين الهويات الجديدة ترى فيها الباحثتان أساسّاً لأي تحديد هوياتي، فالأفراد يتميزون في إطار تواجدهم الجغرافي بمجموعة من الخصائص وهي:أولا قدرة الأفراد في إطار الوحدات الإنسانية القابلة للتحديد الهوياتي المخترق للحدود الجغراسياسية، وثانيا تفاعل الأفراد في إطار التواجد مع أنساق معيارية تسميها الباحثتان "الرواسب الثقافية"

ينتمي الأفراد، وفق هذا التحليل إلى "الإنسانية المشتركة" التي تفرض مبدأ تحديد هوية جميع الأشخاص الذين من المحتمل انتمائهم إلى هذا "المشترك" القائم على الانتساب وإلى الإنسانية حيث اثبت البعض في مجال السوسولوجيا والتاريخ والجغرافيا أنّ هذه القبائل كانت متمركزة منذ ما قبل 3000سنة قبيل انتصاب الاستعمار الفرنسي والإيطالي، وقد شملت المجالات المتراوحة بين" واد فسيّ، والشوشة والحمادة والوعرة" ( Lafi, op. cit, p. 74 ) من معتمدتي بنقردان وذهيبة وبعد حوالي قرن من الزمن أو أكثر أو بالأصح إلي اليوم مازالت هذه الأماكن تستعمل لتبادل البضائع ومن هنا نستنتج أنّ هذه العلاقات بين القبائل الليبية والتونسية تطورت كثيرا حيث أصبحت اليوم تربطهم علاقات مصاهرة وصداقة وفي هذا الصدد يؤكد فتحي ليسير في دراسته "قبائل أقصي الجنوب التونسي تحت الإدارة العسكرية الفرنسية نجع ورغمة نموذجا 1881/1939" «أنّ الأسطورة تضمنت سنة 1862هجرتين أساسيتين للمرابطين الكبيرين اللذين كانا وراء تشكل النجع».

كانت الأولي:« في غرب الساقية الحمراء باتجاه الشرق "جبل دمره" أما الثانية فقد تمت من الشرق (يفرن ليبيا) باتجاه الغرب (قصر مدنين)، وقد تركزت أهم المبادلات بالسوقين حول بعض المحاصيل الزراعية مثال "الحبوب والزيت " وقد ترددت على أسواق عكارة أقسام من ورغمة (خاصة التوازين) وبعض الليبيين أصيلي زواره.

كما بين الباحث في أطروحته أنّه» بعد إحكام الأتراك قبضتهم على طرابلس وغدامس في الفترة 1835–1842 كان الليبيون حريصين على عدم قطع الوشائج التي تربطهم بالودارنة، هم قبيلة من أصل ولاية تطاوين اليوم وقبيلة ورغمة من أصل ولاية مدنين اليوم ».

وقد شهدت سنة 1848 خفوتا كبيرا في نسق حركة القوافل بين غدامس وتونس بعد انتقال طريق هذه التجارة من غدامس إلى طرابلس.

يقول الباحث (البوبكري، 2001، ص2) أيضا كان لورغمة "حلفاء"من بين القبائل الليبية مثل ورشفانة والعجيلات والزنتان ولقد تطورت العلاقة بين التوازين من جهة والليبيين من جهة أخرى من خلال تبادل الرسائل والوفود ولا سيما الهدايا وإقامة المآدب وهذا ما جعل باشا طرابلس مرتاحا لبعض الأقسام التونسية المجاورة له، يتوفق هذا مع ما قاله حسن البوبكري، "تعد المناطق الحدودية بصفة عامة ظاهرة ذات بعد سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي بامتياز. فهي مجالات تسمح بامتلاك خصائص سكانية مهمة وتختلف بطبيعتها عن بقية المناطق الأخرى، فالجنوب الشرقي للبلاد التونسية

مثلا، يمتلك حركة وانسيابية رأس المال بحكم انخراط سكان تلك المناطق في التجارة الموازية وغياب المشاريع والتنمية القادرة على استقطاب الأفراد وتركزّهم في مناطقهم فتتحول بذلك إلى «مسرح لديناميكيات اجتماعية واقتصادية عميقة

ويتفق هذا الرأي مع ما ذهبت إليه كاترين ريمي ومريام ويناس والباحث ليسير، خاصة في النقاط التي تعتبر أن موضوع الحدود أعمق بكثير ممّا نتصوّر إذ أن الأفراد علىالحدود ينتمون بالضرورة إلى دائرة الانتماء القومي والعرقي والإنسانية المشتركة.

في هذا الإطار نجد العديد من الباحثين قد اهتموا بموضوع التجارة الحدودية والهجرة القصيرة وهجرة الشغل والتجارة الموازية عبر الحدود التونسية الليبية، التي ازدهرت ازدهارا كبيرا خاصة طوال العشريات الموالية للاستقلال وما عرفته من تحولات سريعة مست البناء التقليدي وأفضت إلى ظهور اقتصاد متداخل متعدد الوجوه. ولكن لم نجد بعض الدراسات الحديثة التي تعرضت لهذه التجارة الممنوعة والموصومة في هذا الشريط الحدودي مع ليبيا

## 2) مدخل نظري في ثقافة التهريب

لفهم ظاهرة ثقافة تجارة الحد بالجنوب التونسي بين المشروعية والتوصيم سنحاول الاستعانة بعدة برديغمات وسنعوّل بالأساس على نظرية التفاعل الرمزي التي تخلق ذلك التفاعل والتواصل والتجانس بين أناس مختلفين والتي تشتغل عن التفاعل المخفي وقد اقترنت نظرية التفاعلية الرمزية نظرة واقعية للفرد باعتباره المحرك الاجتماعي، حيث تميزت كل فترة تاريخية من تطور علم الاجتماع بتوجهات نظرية معينة علي أخرى، سأتناول في الإطار النظري النظرية الرمزية والتي ترى أن الإنسان يعتمد على الكيف لتفسيري ردود فعل الآخرين الواقعية والتخيلية، وخاصة ردود فعل الأخر إليهم، أن التفاعلية الرمزية وما تتطور عنها من نظريات كنظرية الوصم، وردود الفعل الاجتماعي، على الطريقة التي يتقبل فيها الفرد لما يتوقعه من أن الآخرين يتوقعونه عنه، فنجد أن الفرد ينظر إلي توقعات الآخرين كمرآة اجتماعية ير فيها (كولي)، أننا نرى أنفسنا من خلال أخذ دور الآخرين حيث اعتبر جورج هربت ميد في أسس نظرية التفاعلية الرمزية أن ما يميّز الإنسان عن الحيوان هو العقل الذي له القدرة على استخدام المعاني والرموز التي يمكن من خلالها تكوين مجتمعات وثقافات، فالعقل لا ينمو إلا عن طريق الممارسات الاجتماعية، بالخبرة والنشاط والسلوك الاجتماعي

وبذلك سنحاول استعراض النظرية الرمزية والتي ترى أن الإنسان يعتمد على الكيفي التفسيري لردود فعل الآخرين الواقعية والتخيلية، وخاصة ردود فعل الأخر إليهم، وبذلك سنعتمد على المقابلة النصف مواجهة والملاحظة المباشرة

### 3) التمازج بين تجار الحد والإرهاب بالفضاء الحدودي

شهد الفضاء الحدودي بالجنوب التونسي منذ الحقبة الاستعمارية بداية القرن الماضي علاقات اجتماعية وشائجية بين الجهة الغربية لي ليبيا ومناطق الجنوب التونسي ويلاحظ اليوم أن أغلب العائلات في الجنوب والشمال الغربي لليبيا تحمل نفس الألقاب وانطلاقا من تاريخ 1911 استمرت العلاقات العائلية وتطورت إلى المصاهرة وأسست علاقات للتهريب بين القبائل التي كانت في البداية تقليدية، ثم حراكية ديناميكية لتصبح منذ 2011 شباكية وهذا مع تطور وسائل الاتصال والنقل الحديثة إلى جانب هشاشة الوضع الأمني، أصبح كل العاطلين عن العمل مهربين وكثرت الجماعات الإرهابية والمليشيات الحدودية، وقد يعني إن بعض المهربين في علاقات استراتيجية مع الإرهابيين وأصبح الأمر يتعلّق بشبكات منظمة، يصعب اختراقها، علي الرغم من تشديد القوات العسكرية والأمنية، ولكن هذه المجموعات نجحت في إدخال عديد البضائع كالأسلحة والأدوية وبعض أنواع المخدرات عن طريق بعض المهربين الذين لهم معرفة كبيرة بمسالك التهريب، وقد ساهم في ذلك بشكل كبير الوضع الأمني المنفلت في ليبيا وهذه العلاقة بين المهرب والإرهابي تخضع أساسا لمنطق الربح السريع، و هذا هدف المهربين الدخلاء و قد عملت بعض التنظيمات الإرهابية علي توسيع نشاطها بعد أن كان يعتمد على الغنيمة ثمّ إلى اللجوء إلى التهريب والذي تجاوز التهريب البسيط إلى المحظورات كالمخدرات والأسلحة، ولقد استغلت هذه التنظيمات وضع عدم الاستقرار الأمني أحيانا على الحدود التونسية الليبية، وذلك بعقد صفقات مشبوهة مع المليشيات الليبية لترويج الأسلحة والمخدرات، وفي نفس الوقت التمركز على الحدود لمحاولة فسح المجال للمهربين للمرور في أمان.

في ظل هذا التطور السريع لشبكات التواصل، أصبح المهرب في علاقة مباشرة مع الإرهابي فالتهريب يتطلب مجهودات معتبرة يبذلها المهربون لا في إخفاء بضاعتهم المهربة وحسب بل حتى في إخفاء المزود لتكون عملية تسليم البضاعة عن طريق الرموز أحيانا، سلم تستلم ومن هنا يمكن القول إنّ الفاعل الاجتماعي السلبي يقع استقطابه بسهولة سواء فكريا أو ماديا من قبل الإرهابيين ويصبح هو الذي يقوم بتنفيذ عملية التهريب بنفسه أو بواسطة مساعديه، لكن الفاعل الإيجابي لا يتدخل في تنفيذها مباشرة بل يعمل على دعمها كمسح الطريق لمليشيات، أو تموين المهرب بالسلع التي هي في الأصل ممنوعة أو محرمة وموصومة في نفس الوقت وفي كلتا الوضعيتين هنالك (تدخل ايجابي أو سلبي) لأن الفاعلين يعتبرون شركاء في عملية التهريب حسب تصريحات الإرهابي الهاشمي المدني.( إعترفات الإرهابي الهاشمي المدني ختم البحث عدد 32518/ 3 ) الذي أكّد تحول ثلاثتهم (وهم، ح الرطيبي، وج بن محمود و.) إلى مدينة بنقردان باتجاه ذهيبة تلافيا للدوريات الأمنية القليلة العدد بذلك الطريقوبعد عدة استكشافات تمكنت هذه المجموعة وبالتنسيق مع شخص ليبي من جلب 16 قطعة كلاشينكوف وعدد 370 طلقه رصاص عبر مدينة ذهيبة بمقابل مادي قدره 6 آلاف دينار

وهذه العملية أمنها المدعو (ح، الرطيبي) بإخفاء البضاعة لديه، كل هذه الجزئيات تعطينا فكرة واضحة عن مسرح العملية بين الفاعل السلبي والفاعل الإيجابي.

فإهتمام قوفمان بالجزئيات الدقيقة للحياة اليومية هو ما نجده اليوم لدى بعض المهربين فهّم يعتبرون الحياة مسرحا فعندما يقع تداخل بين الذاتي والموضوعي في الممارسات اليومية للفاعلين، يكون للمهرب لغة قابلة للوصف، وتحمل شحنة معنوية حيث أن المهربين لهم رموز مشفرة كما لهم تواصل غير لفظي ووجه لوجه وهنا يرى قوفمان أن النفس ليست ملكا فقط للفاعل ولكنها نتاج لتفاعل مأسوي بين الفاعل والوضعية من اللحظة التي تبرز فيها(، عندما يتفاعل الأفراد وهذا لا يحتاج إلى لحظة وصف وتأمل. يقول ("قومان2006، ص، 76 ") انتبه للخطاب اليومي هو خطاب موضوعي لكنه محّمل بالمقاصد فكل خطاب له معان فالمهرب عندما يقول في مجموعة من المجتمع "الشويهات سرحو اليوم" أو "الذيب غار البارح على السارح" هذا خطاب يومي نجده لدى المهرب لكن يحتاج إلى الوصف والتأويل لدى من يفهمه خاصة المجموعة المعنية بذلك فالحياة الاجتماعية لدى المهربين هي لعبة والاشتراك في اللعبة فيه أتفاق ضمني على قواعد اللعبة وذلك بالاشتراك في المعاني والدلالات بين الفاعلين الاجتماعيين، أي يضع المهرب نفسه مكان أخر لأنهم يحملون نفس الدلالات والإشارات وبذلك تصبح عملية التواصل ممكنة في ما بينهم وتصبح الحياة كمسرحية دون أن يفهم الغير وهنا يصبح للفاعل الاجتماعي عقل لخزن هذه المعاني ويدخل في هذه العملية التفاعلية لأن له في ذلك مصلحة، هي أن يعرف الطريق ومن فيه ويتحدث مع زميله دون أن يعرف الآخر، إي المجتمع، ماذا يحدث بينهما في الحياة الاجتماعية، فالرموز في نظر الفاعلين هي عبارة عن حركة أو دلالة عن كلمات لا يعرفها غيرهم وكل رمز له معنى معين لدى المهرب ولهذه المعاني أهمية كبيرة ضمن مسار التفاعل، وهي معاني نتاج المتفاعلين مع بعضهم، من هنا يقع تداخل الإرهاب والتهريب، وتنشأ بينهما علاقة متينة فشبكات التهريب خاصّة الدخلاء لا هدف لها سوى الربح المادي الكبير والسريع، فإذا توسعنا قليلا في الموضوع وجدنا أن الإرهابي بحاجة ملحة للمهرب، حيث أن المجتمع لا يرى في التهريب جريمة تمس بالمصالح خاصة بعد هذا التطور التكنولوجي السريع في العالم وهي لا تسبب أثارا كبيرة إلى درجة تستدعي محاربتها بل بالعكس فالتهريب بحضي باستحسان المجتمع و في أسوأ الأحوال يمكن أن يقابل بعدم الاهتمام وعدم احتقار فاعليه خاصة التقليديين أما الدخلاء فينظر لهم بالنعت والوصم، حيث كان المهرب التونسي في الماضي يدخل إلى سكان القبيلة الليبية وبعضهم يبقى ليلة أو ليلتين لدى سكان ليبيا حتى تحضر بضاعته أما اليوم وبفضل هذا التطور السريع في وسائل التكنولوجيا فقد أصبحت هذه الوسائل هي التي تحدد المكان والزمان ومنذ بداية القرن التاسع عشر أصبحت تلك العوامل التجارية تتدهور شيئا فشيئا، وبدخول المجتمع الشبكي أصبح هو المتحكم في كل شيء وأصبح هناك فاعلون مختصون بالتهريب وأصبحت الحيلة ضمن هذا النشاط لها أهمية كبرى خاصة في أنظمة التبرير أي مجموعة الحجج التي يستعملها الأفراد في

عملية تحديد ما إذ كان سيكون الإجراء أي فعل مشروعا، واعتماد التبرير وهي عبارة تستعمل عندما يكون هناك نوع من الخلاف بين الأفراد، حيث يبرر الممارسة أو التصرفات، وذلك عن تقديم بعض الحجج التي تحدث لهم في موقف معين، وقد ركز بولتانسكي ( محمد الناشئ"، 2012، ض45.)على مفهوم التوفقات التي تسمح بالتصرف والعيش المشترك حول مبادئ وقيم مرجعية يلجأ إليها الفاعلون الاجتماعيون عندما يردون إظهار عدم رضاهم، في هذا العمل التأسيسي الذي يسمى البراغماتية لدى بولتانسكي يبين مجموعة واسعة من المواقف التي يبرر فيها المهربون تصرفاتهم كالتكيف، والتبرير، والكفاءة، والامتحان "وهذا الأخير هو الإطار المشترك الذي يسمح بالقيام بالفعل وهو ما يتعلق بإلزامية التبرير التي تنتج عن دافع الأفراد في القول والفعل وهو اتفاق علي تبرير أفعال الفرد "ومن هنا يمكن القول حسب (الناشئ، 2012، ض45.)إن السوسيولوجيا البراغماتية تتميز بأنها تأخذ بعين الاعتبار قدرة الفاعلين على التكيف مع الأوضاع المختلفة للحياة الاجتماعي وهي إمكانية الاتفاق بين أعضاء المجتمع، أو بصفة أخرى ترى في مسألة الاتفاق إحدى المسائل الأساسية التي ورثتها العلوم الاجتماعية وبهذا المعني يمكن القول بأن الفاعل في هذا الفضاء من موقعه يتحكم في تنسيق كل العمليات عبر تقنيات التواصل وهو يتكيف ويتفاعل مع مجموعات ليبية تتحكم في تنقل البضاعة وشحنها من أي دولة في العالم إلى ليبيا وفق توفقات ضمنية بينهم، ومع تشديد الخناق على الحدود التونسية الليبية عبر وضع الجدار العازل أصبح مهربوا ذهيبة هم الوسيط في تنقل البضاعة من ليبيا إلى مهربي بنقردان عبر تنظيم محكم وبالتالي يمكن القول، إن الحياة اليومية العادية التي يعيشها الأفراد هي عبارة عن لحظات متعاقبة من الامتحانات، فالامتحان «عملية أساسية لإبرام الاتفاقات بين الأشخاص، وهي وضعية تسترعي لفض النزاع أو وضع حد لخلاف مشاركة أشخاص وأشياء في علاقات معقدة من التعارض والدعم المتبادل، "وذلك معبر ضروري حتى يتفق الأشخاص حول ما يحيل لعظمتهم ولعظمة الأشياء المحيطة بهم، حول تنظيم أو نظام محكم، ولكن وإن اتجهت أنظار علماء اجتماع التنظيم إلى أشكال التنظيمات والمؤسسات الكبري وغيرها من التنظيمات، فإن التهريب وإن كان تنظيما معقدا وعلي أهمية بالغة فإنه في كل الحالات تنظيم سري وخفي في مجتمع تحكمه الشبكات الذي تمثله مجموعات مختلفة من الفاعلين، و توجد ارتباطات وثيقة بين الفاعلين والعلاقات المتبادلة بين القبيلتين التي تربط بين فردين في ما بينهم انطلاقا من ذلك" التفاعل الثنائي وبين الفاعلين ضمن هذا الفضاء تحدث عملية الروابط الاجتماعية" وهي التي ساهمت في نجاح المهرب التقليدي وخاصة الذي له روابط اجتماعية

ومن خلال الملاحظة بالمشاركة تبين لنا أن كل فاعل له استراتيجية خاصة به ضمن هذا التنظيم، أي أن هذه المجموعات التقليدية لا يمكن لها التجارة بالمخدرات والأسلحة مهما كان إغراؤها بالمال وذلك للحفاظ عن رمزيتها لدى المجموعة وللثقة التي يتمتعون بها لدى الجمارك ولهم جميعا لغة خاصة يستعملونها عندما تكون الحدود غير أمنه فلهم سرعة التواصل بالمعلومة في أي مكان

وزمان وهكذا أصبح المهرب اليوم يعرف من في الطريق بكل دقة، ويعرف جيدا المكان الذي يتسلم فيه البضاعة ومن هنا أصبح الفاعلون من جهة ليبيا يلعبون دورا مهما مع مهربي ذهيبة حيث أصبح لهم الدور المركزي والمكانة المرموقة في القبائل الصحراوية، وهي التي ساهمت في تقوية هذه الروابط بين الفاعلين وأصحاب البضاعة، وبذلك أصبحت منطقة ذهيبة هي مجرد منطقة عبور بين ليبيا وبنقردان حيث يخضع تعامل الفاعلين الاجتماعيين بالمنطقة إلى تقاسم الأنشطة حسب المكانة الاجتماعية للمهرب ومدي علاقته بهم، ذلك أن لعبارة "علاقات " رنينا سلبيا خاصا فهي صنو المحسوبية أو ما عبر عنه الرقيق في كتابه مرونة العمل العلاقات الوشائجية، ولهذه العلاقات اعتبار كبير حتى لدى المهربين، حيث أن المهرب يعتمد على مساعديه من العائلة أو من القبيلة التي تربطه بها علاقات «بلغة أربح ولد عمي» وقد ساهم في ذلك عالم الشبكات يقول فتحي الرقيق في كتابه مرونة العمل « لقد بينا أن الشبكات العائلية والعشائرية قد لعبت في تونس بلا شك دورا ايجابيا في تعبئة مواردها« اللاشكلية» ويفهم من هذا إن أغلب الفاعلين(المهربين )لهم علاقات مع القبائل الليبية وهذه العلاقات في أغلبها وشائجية أو مصاهرة ولعل هذا يعطينا فكرة من خلال الملاحظة مثال: عائلة حمرون لها عقيد في الجيش الليبي وعائلة زغدود لها عقيد في الشرطة الليبية وعائلة زقروبة لها عائلات ذات روابط دموية في ليبيا، ومما يفهم أن أغلب سكان الشمال الغربي لليبيا هم من أصل عائلات تونسية وهذا ما سهل التنقل والدخول إلي ليبيا في أمان كما، كما اكتشفنا خلال البحث الميداني أغلب أعون الجمارك والحرس الثوري المتمركزين على الحدود الليبية التونسية هم أبناء هاته القبائل، مع الانتشار السريع لشبكات التواصل الذي ساهم في تقريب تلك العلاقات التي كانت موجودة لكن بعيدة افتراضيا عن بعضها لعل هذا يشير إلي أن هذه العلاقات والتجارة تطورت بتطور تقنيات التواصل.

كل هذه العوامل التي تعرفنا عليها تعطينا فكرة على أهمية تلك الروابط بين الفاعلين بين ليبيا وتونس والتي تعود جذورها إلى فترة ما قبل الاستعمار، وقد سهلت هذه العلاقات الاجتماعية المتحيزة والتقنيات المتطورة عملية اقتناء البضاعة بين القبائل وعملية الشراء والبيع وتأمين الطريق، فقد ساهمت هذه الثورة التكنولوجية الحديثة خاصة بعد سنة 2011 في تفاقم اختلال الوضع الاقتصادي، كما سهلت عملية استقطاب الشباب المهمش من قبل الجماعات المسلحة في تهريب الأسلحة وتهريب البضائع المحرمة والأشخاص ، يقول (ع–ن) "شاهدت يوما شخصا مهربا محترفا ومعروفا جدا بتهريب المخدرات حامل في سيارته حوالي 20 شخص إلى ليبيا وهو في حالة مطاردة من الأمن لكنهم لم يستطيعوا القبض عليه "قد يعني هذا إن هؤلاء مهاجرون لماذا؟ فالهجرة عبر السواحل التونسية وقتها لها نظام محكم هذا يمكن تفسيره أنهم شباب تم استقطابهم وهذا المهرب هو مجرد وسيط علما أن هذا المهرب تم الهجوم عليه من طرف فرقة خاصة في بيته ولكن عندما اشتد الخناق

عليه قتل نفسه بمسدس يحمله ومن هنا نفهم إن بعض المهربين لهم علاقات بالجماعات الإسلامية المتشددة على الحدود.

### 4) دور التهريب في بروز التفاوت الاجتماعي

يمثل التهريب في الفضاء الحدودي بالجنوب التونسي من أهم طرق الثراء السريع، والذي من شأنه تكريس الفجوة الاجتماعية داخل المجتمع الواحد، حيث يعتمد بعض المهربين على المليشيات المتمركزة على الحدود لتسهيل مرور السلع الممنوعة، وذلك لتعظيم المداخيل على حساب القواعد المنظمة لعملية التهريب التقليدي، وتتمثل أغلب هذه البضائع في تهريب الخمر والمخدرات والعملة والبشر، كما نجد بعض المواد المدعمة كالأدوية والحليب والسميد، وهذا ما يؤدي إلي خلال في التوازن الاقتصادي في الخزينة العمومية، في حين في نفس الوقت نجد استراد سلع صينية مغشوشة ومقلدة وغير مطابقة للموصفات الوطنية، يتم ترويجها كسلع جيدة وأصلية كل هذه المعاملات تؤثر في المجتمع التونسي، اقتصاديا واجتماعيا وصحيا، مما يظهر ذلك التفاوت الاجتماعي بشكل واضح لدى سكان المناطق الحدودية وكلها عوامل ناتجة عن التجارة الممنوعة، وهذا ما يكون له تأثير مباشر في منظومة القيم الاجتماعية. لقد أصبح نشاط الحد في الفضاء الحدودي بالجنوب التونسي يوفر أمولا كبيرة للمهربين الدخلاء أو المنعوتين بالوصم، وهوما ساهم في ثروة طائلة لدى جماعات كانت مهمشة وتحولت في وقت وجيز إلي أثرياء كل هذه العوامل أدت إلى اتساع رقعة التميز الاجتماعي والأخلاقي في الجهة. وكانت لها تأثيرات كبيرة في منظومة القيم السائدة في مجتمع الدراسة، خاصة على الشباب المهمش حيث ساهم الإحساس بالنقص في دخول بعض الشباب في هذه المغامرة الخطيرة مما جعلته فريسة لبعض المنظمات الإرهابية أو عرضة إلى الموت في أي لحظة، ورغم ما تناولته بعض الدراسات السابقة من التأثيرات الاقتصادية على المنطقة فالآثار الاجتماعية منذ وقوعها في تجارة الوصم لم تأخذ حقها بالكامل، وهي تعتبر من أخطر الظواهر، حيث ساهمت ظاهرة تجارة الحد في تداعيات كبيرة على البنية الاجتماعية خاصة مع تيتم حوالي77عائلة ما بين سنة 2021/2020، كانت أغلبهم من شباب الجهة كما ساهمت هذه التجارة بشكل كبير في ظاهرة الانحراف والانقطاع المبكر عن الدراسة، والثراء الفاحش لبعض الفيئات التي كانت مهمشة، كل هذه العوامل أدت إلى اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية بين شباب الجهة وأصبحت الحيل عديدة ومتنوعة ومتطورة لدى الفاعلين ولكي يستنبط المهرب حيل جديدة مرتبطة شديدة الارتباط بتطور وسائل الاتصال ووسائل النقل وأجهزة مراقبة الحدود، يجتهد في مواكبة مختلف تطورات تقنيات المراقبة كما يسعى أحيانا إلى اعتماد أجهزة التواصل لتطوير طرق أخرى، متجددة للهروب ورغم محاولة أعوان الجمارك في السنوات الأخيرة وأمام تنامي ظاهرة التهريب نصب كمائن للمهربين تتمثل في رمي بعض المسامير، قصد الإيقاع بالمهربين وتيسير إلقاء القبض عليهم بعد أن تتعطب سيارتهم

برغم تضررا لعديد من المهربين من جراء تلك " المسامير" لم يقف هؤلاء الفاعلون عاجزين أمام ذلك لكنهم اضطروا إلى المعاملة بالمثل باستعمال أسلوب "رمي المسامير" في طريق دوريات المراقبة لمحاولة تعطيل وصد محاولة المطاردة، ونظرا للضغط الكبير على المهربين في السنوات الأخيرة أصبحوا لا يعتمدون على وسيلة تهريب واحدة أو اثنتين فقط لنقل البضاعة المهربة، إنما يعتمدون علي جملة من السيارات لكل منها دور في التضليل والتمويه والتّغطية على السيارات المحملة بالبضاعة وتكون أجهزة التواصل هي الرابط بينهم، خاصة عندا المطاردة الجوية التي تستعمل فيها دوريات المراقبة الطائرات العمودية، وعادة ما تكون السيارة الأمامية والتي تسمى "الشوافة" باتصال دائم بالمجموعة ودورها يتمثل في استكشافها الطريق وتمهيده للسيارات المحملة بالبضاعة وتستعمل في ذلك عديد الحجج في صورة التقائها بدورية مراقبة، كالبحث عن أبل شردت منهم أو ضياع مواشيهم ويوهمون الدورية بأنهم بصدد البحث عنها، وفي إثناء هذا التوقف يقوم المرافق بالاتصال خفية بالسيارات الخلفية عبر رسالة قصيرة لأمره بالتقدم أو تغير الطريق، ويكون له كذلك رخصة تنقل عبر الفضاء الحدودي وهذه الرخصة لا تعطى إلا للفلاح.وبذلك يتم استغلالها، كل هذه العوامل ما ساهمت في تقلص نسبة القبض على المهربين حيث أكد لنا بعض أعوان الجمارك أن نسبة القبض على المهربين بعد سنة 2011 تمثل 10% من قيمة البضاعة التي تدخل عبر مسالك التهريب، ورغم ذلك كانت لنا فكرة واضحة عن نوعية البضاعة المهربة، كما أكد لنا بعض تجار الحد بكل ثقة في النفس أن حظوظ النجاح تفوق نسبة الفشل بنسبة 90% وهي تعتمد على عديد المهارات والكفاءات في معرفة الطريق كمهارة السياقة والاعتماد على الحيل والاعتماد على تقنيات التواصل ولكن لا ينفي وجود« هامش الخطر» أما الأنواع فتمثل أكبر نسبة في التبغ والسجائر بجميع أنواعها والآلات الالكترونية والمخدرات وبعض المواشي وتمثل هذه البضائع مصدر ربح وفير وقار بالنسبة إلي تجار الحدود هذا مع بعض البضائع الموسمية كالملابس الصيفية والشتوية والملابس الرياضية التي تكون في بداية كل افتتاح سنة دراسية وإلى جانب مختلف هذه البضائع القارة ومنها الموسمية ضمن تجارة الحد نجد أحيانا أنواعا أخرى من البضائع التي لا تدخل إلا في المناسبات كالألعاب كما توجد بضائع أخري خفية نذكر منها العملة الصعبة والمخدرات وتهريب البشر وخاصة من جنسيات إفريقية فالتهريب يتم من خلال صفقات خاصة معينة ومحكمة يقودها تجار معنيّون وتكون بتنسيق محكم عادة مع جماعات متشددة على الحدود أو ميليشيات ليبية تسيطر على جانب كبير من الحدود الليبية–التونسية.

وتعتبر عملية نشاط الحد الموصوم من أهم وأكبر عمليات التهريب شأنا وخطورة، وذلك لأنها تختلف عن طبيعة النشاط العادي فهذه البضائع كالعملة والذهب قديما تدخل عبر الصحراء بطرق تقليدية ومحكمة ولكن بعد سنة2011 أصبحت في أغلب الأحيان من المعايير الحدودية الرسمية، كأنها في إطار شبه قانوني ويمكن القول إن هذا الاختلاف موجود حتى في طبيعة الفاعلين أنفسهم

"فالعملة" سابقا تأتي من ليبيا إلي تونس اليوم أصبحت تسلم في ولاية قفصة من أطراف جزائريين إلي مهربين من بن قردان وتتحول من سيارة إلى سيارة لتمويه، إلى أن تصل بن قردان ثمّ توضع في مكان محكم في السيارة ثم تتنقل السيارة إلى ليبيا عبر المعبر الحدودي الرسمي ويكون في انتظارها أغلب الأحيان عون جمارك يسهل لسائقها المرور لليبيا، وفي نفس الوقت يكون في انتظارها عون جمارك في ليبيا ويسهل لها المرور أما الأقراص المخدرة وإن كانت الكميات صغيرة توضع في صندوق محكم الغلق داخل السيارة وتمر بنفس الطريقة، حيث يسهل لها الدخول بدون أن تمر على جهاز السكانار في الجمارك وهي تدخل من ليبيا إلي تونس..

وبالتوازي مع الحركية الكبيرة لدخول السلع والبضائع في الفضاء الحدودي، برزت حركية مالية غير معهودة تطورت بالتوازي مع تطور الأحداث سنة 2011، حيث أصبح للمهرب طريقة سهلة في تحويل العملة إلى أي مكان في العالم بدون أن يحمل معه أي مليم إذ يطلب مبلغا من أي مكان يأخذه، وفي بعض الحالات حتى البضاعة لا يسافر لشرائها بل يطلب من وكيل الشركة نوعية البضاعة التي يريدها ويقوم بتحويل العملة ويبقي هو في مكانه، إلى أن تصله بضاعته حيث تمثل منطقة ذهيبة موقعا استراتيجيا ومهما جدا لقربها من الحدود الليبية و قريبة من المثلث الذي يربط تونس وليبيا بمنطقة ذهيبةونالوت، كل هذه العوامل مثلت نقطة عبور إلزامية للمنطقة منذ القديم من خلال طرق صحراوية مؤدية في الوقت ذاته إلى بن قردان– وذهيبة –ليبيا ومن الناحية الغربية لليبيا تتوسط الحدود كل المسالك الصحراوية والمتجهة إلى مكان يسمى مشهد صالح الوعرة، ظهرت الخص وذهيبة، ونظرا للعمق الاستراتيجي لهذا الموقع وأهميته البالغة قبل وبعد الاستقلال حيث أقيمت فيه القواعد العسكرية لحماية مصالح المستعمر ومراقبة التجارة الصحراوية للسيطرة على الشبكات التجارية المتجهة والقادمة من ليبيا.

وقد كانت عمليات التبادل ضمن هذه الحركة التجارية بين ليبيا وتونس تشبه مراكز التجارة العالمية، حيث تضم كل البضائع نذكر منها الدخان، الشاي، العجلات، الملابس، الأجهزة الالكترونية، قطع الغيار المصوغ والعملة ومثلت منطقة بن قردان إحدى أهم الأسواق المروجة لهذه المصنوعات والتي كانت تتبادل في بعض الأحيان بعدة منتجات على الحدود حيث كان هذا الفضاء الحدودي الأقرب من العاصمة طرابلس وذلك بمسافة 200كلم، وقد ساهمت في ذلك سهولة التضاريس الرابطة بينها وبين التراب الليبي المجاور ووجود بعض العائلات من الجانب الليبي التي تربطهم علاقات مصاهرة ساهمت في إنجاح نوع معين من نشاط الحدّ، وهو البضائع الاستهلاكية المتنوعة هذا ما يدفع باتجاه العلاقات الاجتماعية الجيدة بين قبائل التوازين والربايعة المعمرة بالجهة، والقبائل الليبية في دعم كبير لنشاط الحد الذي تعود جذوره إلى فترة الاحتلال الايطالي والفرنسي لكل من ليبيا وتونس، وقد أتسمت في البداية بتبادل استراتيجيات الحماية والنضال المشترك ضد الاستعمار، ثم تطوير العلاقات فيما بعد إلى علاقات مصاهرة لا تزال فاعليتها قائمة إلى اليوم، وقد سهلت هذه

العلاقات دخول تجار بن قردان وذهيبة لاقتناء البضاعة من المغازات الليبية في أسهل الظروف، حتى وان كانت الحدود مغلقة ولقد لاحظنا ذلك عبر تقنية الملاحظة عند حدوث الأزمة في ليبيا سنة 2011وتفهقرا لوضع الأمني وتأثر بالأوضاع الداخلية يصبح الليبيون يقتنون أهم البضائع المتمثلة في المواد الغذائية، والتي كانت محور التجارة الصحراوية حيث يقع التبادل التجاري على الحدود، وقد شهدت التبادلات التجارية تطورا كبيرا على الحدود الصحراوية ولعل هذا يشير إلي الانفلات الأمني على الحدود إثناء الثورة الليبية والتونسية هذا الفراغ الأمني ساهم في انتشار الميليشيات والجماعات على الحدود وذلك باستيراد كل البضائع بغض النظر عن نوعها، مواد غذائية كانت أو معدات، وكان ذلك عن طريق تزويد التجار المحليين بكميات مختلفة من البضائع للمرور بها عبر المسالك الصحراوية إلى ما يسمى الثوار، وقد كان من شروط التعامل بين هؤلاء أن يكون لك رمز من الرموز التي يتعاملون بها وكان لهم في كل يوم رمز، وقد ساهمت في ذلك بشكل كبير كل تقنيات التواصل ويفهم من هذا إن رؤساء الأموال لا ينتقلون بل يوجهون بعض الرموز إلي المساعدين لجلب البضاعة وينقسم التهريب الي نوعين تهريب تقليدي المعيشي اليومي وتهريب ألصقت به صفة الوصم.

- **التهريب المعيشي اليومي:**

هو مالا يتعدى مئات الدنانير ويكون ذا قيمة مالية ضعيفة، في بعض السلع الممنوعة والتي تكون صغيرة الحجم فيكون جلبها عادة في سيارات عادية خاصة عن طريق المنفذ الحدودي الرسمي ويتم في غالب الأحيان تفتيشها وغض النظر عليها في الحالات التي لا تشكل خطرا على الدولة يراعي في ذلك التوافق بين المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة للمواطن، لهذه المناطق وخاصة لما تقتضيه الجهة من بطالة وفقر ولقلة موارد الشغل.

- **التهريب المنعوت بالوصم:**

ويقصد بذلك نشاط التهريب عبر المسالك الصحراوية، ويقوم به أشخاص يكونون عادة دخلاء على المهربين التقليدين، وهم أشخاص يبحثون عن طرق الربح السريع وجمع الأموال الضخمة ويشغلون أشخاصا آخرين في إطار منظم، تتحكم فيه وسائل الاتصال الحديثة، وينقسم هذا النوع كذلك إلى قسمين حسب خطورة البضاعة، فالأول يختص به أشخاص يقومون باستيراد كميات كبيرة من السلع المقلدة ذات جودة رديئة يتم جلبها عادة من الصين والنمسا، ويتحكم في هذه النوعية رؤوس أموال ووكلاء شركات في الصين ويتم التواصل معهم عبر التقنيات الحديثة للتواصل، وهذا الأمر يتعلق بظاهرة تهريب منظم من الصين إلى ليبيا ثم يتم توزيعها على المهربين عبر الحدود، وهذا النوع من البضاعة له انعكاسات سلبية كبيرة على الاقتصاد التونسي وانعكاسات اجتماعية وصحية لما من لهذه البضاعة من خطورة نظرا لكونها غير مراقبة وغير مطابقة للمواصفات.

أما التهريب الثاني: فهو نوع من التهريب الاحترافي يشمل تجارة المخدرات والأسلحة وتهريب البشر وهوما يؤدي إلى الفوضى، وقد استفحلت هذه الظاهرة بشكل كبير في السنوات الأخيرة من 2011 إلى 2016 حيث كانت تسيطر عليها جماعات إرهابية ومليشيات خطف على الحدود التونسية الليبية ويمكن القول إن التهريب كان ولا يزال في الحقيقة كحرب باردة بين الحكومات والمهربين في هذا الفضاء ولقد تعددت هذه العوامل في المجتمع المحلي وذلك لما توفره هذه التجارة من تفاوت اجتماعي بين الأفراد حتى أصبح المهرب المنعوت بالوصم لا يبالي بنظرة المجتمع إليه ولا القيم الاجتماعية لفعله بغض النظر عن الوصف القانوني لذلك الفعل من أنه جريمة قانونية، وعلى الرغم من أن المجتمع ينعته بالوصم والقانون يمنعه إلا أنه ذلك الربح السريع والوافر يجعله يكرّر هذا النشاط رغم أن المجتمع لا يرى في التهريب التقليدي للبضاعة كالأجهزة الالكترونية والملابس جريمة تمس بالصالح العام بل العكس فإن هذا النوع من التهريب يحظى باستحسان المجتمع، وفي أسوء الأحوال يمكن أن يقابل بعدّم الاهتمام رغم احتكار فاعليه. أمّا التهريب المتمثل في تجارة المخدرات والمشروبات الكحولية والأسلحة فهو ينعت صاحبه بالوصم ويصبح مقصيا في المجتمع، وهو نوع من التهريب والذّي له اثأر وخيمة على المجتمع والدولة يمكن أن تجد له تفسيرا في ضعف التميز لدى المهرب لذلك فإن المهرب يخاطر بالموت من أجل هذا الربح الوافر والسريع حيث يوجد هذا الميكانيزم الأساسي لعمليات التهريب، وقد ساهم في هذه الظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني على حدود البلاد التونسية وغياب إرادة سياسية واضحة لاحتواء هذه العمليات التهريبية وإخضاعها لضرورة العمل المشروع، وهذا يعد الوسط الأمثل والحيوي لنشاط المهربين والجماعات الإرهابية بصفة خاصة بل هي في الغالب الأحيان تعمل على خلقها لتستفيد من العوائد التي نتجر، عنها خاصة في ما يتعلق بتهريب الأسلحة وكأوضح مثال على ذلك ما عرفته تونس مباشرة بعد جانفي 2011 من تنام غير مسبوق في تاريخ البلاد لحركات التهريب وعلاقتها بالإرهاب، ونفس الشيء ينطبق حاليا على الدولة الليبية جراء التناحر والنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي والأمني، كل هذه العوامل قد تميزت دائما بعلاقات دعم متبادل بين كل من الحركات الإرهابية وشبكات التهريب، حيث وجدت هذه الحركات في شبكات التهريب ممولا وفي آن واحد ما تحتاجه من وسائل لوجيستية وفي المقابل تتولى الجماعات المتمركزة على الحدود تأمين الحدود لشبكات التهريب

## 5) دور وسائل التواصل في الحركية التجارة بالحدود الصحراوية

وتبقي الحيل عديدة ومتطورة لدى الفاعلين، ولكي يستنبط الفاعل حيل جديدة مرتبطة شديدة الارتباط بتطور وسائل الاتصال ووسائل النقل وأجهزة مراقبة الحدود، ويجتهد المهرب في مواكبة مختلف تطورات تقنيات المراقبة، كما يسعى أحيانا إلى اعتماد أجهزة التواصل لتطوير طرق أخرى متجددة للهروب، ورغم محاولة أعوان الديوانة في السنوات الأخيرة لحد منها، وذلك بنصب كمائن

للمهربين تتمثل في رمي بعض المسامير قصد الإيقاع بالمهربين وتيسير إلقاء القبض عليهم، بعد أن تتعطب سيارتهم وبرغم تضرر العديد من المهربين من جراء تلك " المسامير" لم يقف هؤلاء الفاعلون عاجزين أمام ذلك لكنهم اضطروا إلى المعاملة بالمثل، باستعمال أسلوب "رمي المسامير" في طريق دوريات المراقبة لمحاولة تعطيل وصد محاولة المطاردة.

ونظرا للضغط الكبير على المهربين في السنوات الأخيرة أصبحوا لا يعتمدون على وسيلة تهريب واحدة أو اثنتين فقط لنقل البضاعة المهربة، إنما يعتمدون علي جملة من السيارات لكل منها دور في التضليل والتمويه والتّغطية علي السيارات المحملة بالبضاعة وتكون أجهزة التواصل هي الرابط بينهم خاصة عندا المطاردة الجوية التي تستعمل فيها دوريات المراقبة الطائرات العمودية، وعادة ما تكون السيارة الأمامية والتي تسمى "الشوافة" باتصال دائم بالمجموعة ودورها يتمثل في استكشافها الطريق وتمهيده للسيارات المحملة بالبضاعة وتستعمل في ذلك عديد الحجج في صورة التقائها بدورية مراقبة كالبحث عن أبل شردت منهم أو ضياع مواشيهم ويوهمون الدورية بأنهم بصدد البحث عنها وفي إثناء هذا التوقف يقوم المرافق بالاتصال خفية بالسيارات الخلفية عبر رسالة قصيرة لأمره بالتقدم أو تغير الطريق ويكون له كذلك رخصة تنقل عبر الفضاء الحدودي وهذ الرخصة لا تعطى إلا للفلاح.وبذلك يتم استغلالها عبر هذا الفضاء وهذا ما ساهم في تقلص نسبة القبض على المهربين حيث أكد لنا بعض أعوان الديوانة أن نسبة القبض على المهربين بعد سنة 2011 تمثل 10% من قيمة البضاعة التي تدخل عبر مسالك التهريب ورغم ذلك كانت لنا فكرة واضحة عن نوعية البضاعة المهربة كما أكد لنا بعض تجار الحد بكل ثقة في النفس أن حظوظ النجاح تفوق نسبة الفشل بنسبة 90% وهي تعتمد على عديد المهارات والكفاءات في معرفة الطريق كمهارة السياقة والاعتماد على الحيل والاعتماد على تقنيات التواصل ولكن لا ينفي وجود« هامش الخطر» أما الأنواع فتمثل أكبر نسبة في التبغ والسجائر بجميع أنواعها والآلات الالكترونية والمخدرات وبعض المواشي وتمثل هذه البضائع مصدر ربح وفير وقار بالنسبة إلي تجارالحدود هذا مع بعض البضائع الموسمية كالملابس الصيفية والشتوية والملابس الرياضية التي تكون في بداية كل افتتاح سنة دراسية وإلى جانب مختلف هذه البضائع القارة ومنها الموسمية ضمن تجارة الحد نجد أحيانا أنواعا أخرى من البضائع التي لا تدخل إلا في المناسبات كالألعاب كما توجد بضائع أخري خفية نذكر منها العملة الصعبة والمخدرات وتهريب البشر وخاصة من جنسيات إفريقية فالتهريب يتم من خلال صفقات خاصة معينة ومحكمة يقودها تجار معنيّون وتكون بتنسيق محكم عادة مع جماعات متشددة على الحدود أو ميليشيات ليبية تسيطر على جانب كبير من الحدود الليبية–التونسية.

تعتبر عملية نشاط الحد الموصوم من أهم وأكبر عمليات التهريب شأنا وخطورة وذلك لأنها تختلف عن طبيعة النشاط العادي فهذه البضائع كالعملة والذهب قديما تدخل عبر الصحراء بطرق تقليدية ومحكمة ولكن بعد سنة 2011 أصبحت في أغلب الأحيان من المعابير الحدودية الرسمية

كأنها في إطار شبه قانوني ويمكن القول إن هذا الاختلاف موجود حتى في طبيعة الفاعلين أنفسهم فالعملة سابقا تأتي من ليبيا إلي تونس اليوم أصبحت تسلم في ولاية قفصة من أطراف جزائريين إلي مهربين من بنقردان وتتحول من سيارة إلى سيارة لتمويه إلى أن تصل بنقردان ثمّ توضع في مكان محكم في السيارة ثم تتنقل السيارة إلى ليبيا عبر المعبر الحدودي الرسمي ويكون في انتظارها أغلب الأحيان عون جمارك يسهل لسائقها المرور لليبيا وفي نفس الوقت يكون في انتظارها عون جمارك في ليبيا ويسهل لها المرور أما الأقراص المخدرة وإن كانت الكميات صغيرة توضع في صندوق محكم الغلق داخل السيارة وتمر بنفس الطريقة حيث يسهل لها الدخول بدون أن تمر على السكنار في الجمارك وهي تدخل من ليبيا إلي تونس..

وبالتوازي مع الحركية الكبيرة لدخول السلع والبضائع في الفضاء الحدودي برزت حركية مالية غير معهودة تطورت بالتوازي مع تطور الأحداث سنة 2011 حيث أصبح للمهرب طريقة سهلة في تحويل العملة إلى أي مكان في العالم بدون أن يحمل معه أي مليم إذ يطلب مبلغا من أي مكان يأخذه و في بعض الحالات حتى البضاعة لا يسافر لشرائها بل يطلب من وكيل الشركة نوعية البضاعة التي يريدها ويقوم بتحويل العملة ويبقي هو في مكانه إلى أن تصله بضاعته حيث تمثل منطقة ذهيبة موقعا استراتيجيا ومهما جدا من الحدود الليبية و قريبة من المثلث الذي يربط تونس وليبيا بمنطقة ذهيبةونالوت كل هذه العوامل مثلت نقطة عبور إلزامية للمنطقة منذ القديم من خلال طرق صحراوية مؤدية في الوقت ذاته إلى بنقردان– وذهيبة –ليبيا ومن الناحية الغربية لليبيا تتوسط الحدود كل المسالك الصحراوية والمتجهة إلى مكان يسمى مشهد صالح الوعرة، ظهرت الخص وذهيبة، ونظرا للعمق الاستراتيجي لهذا الموقع وأهميته البالغة قبل وبعد الاستقلال حيث أقيمت فيه القواعد العسكرية لحماية مصالح المستعمر ومراقبة التجارة الصحراوية للسيطرة على الشبكات التجارية المتجهة والقادمة من ليبيا.

وقد كانت عمليات التبادل ضمن هذه الحركة التجارية بين ليبيا وتونس ومراكزا لتجارة العالمية تضم كل البضائع نذكر منها الدخان، الشاي، العجلات، الملابس، الأجهزة الالكترونية، قطع الغيار المصوغ، والعملة ومثلت منطقة بن قردان إحدى أهم الأسواق المروجة لهذه المصنوعات والتي كانت تتبادل في بعض الأحيان بعدة منتجات على الحدود حيث كانت المنطقتان ذهيبةوبنقردان الأقرب من العاصمة طرابلس، وذلك بمسافة 200 كلم، وقد ساهمت في ذلك سهولة التضاريس الرابطة بينها وبين التراب الليبي، المجاور ووجود بعض العائلات من الجانب الليبي التي تربطهم علاقات مصاهرة ودم جعلت هذه المنطقة مخولة أكثر من معتمدية ذهيبة، لإنجاح نوع معين من نشاط الحدّ وهو البضائع الاستهلاكية المتنوعة، هذا ما يدفع باتجاه العلاقات الاجتماعية الجيدة بين قبائل التوازين وكذلك الربايعة المعمرة بالجهة والقبائل الليبية، في دعم كبير لنشاط الحد الذي تعود جذوره إلى فترة الاحتلال الايطالي والفرنسي لكل من ليبيا وتونس، وقد أتسمت في البداية بتبادل استراتيجيات الحماية

والنضال المشترك ضد الاستعمار، وثم تطوير العلاقات فيما بعد إلى علاقات مصاهرة لا تزال فاعليتها قائمة إلى اليوم، وقد سهلت هذه العلاقات دخول تجار بنقردانوذهيبة لاقتناء البضاعة من المغازات الليبية في أسهل الظروف، حتى وان كانت الحدود مغلقة، ولقد لاحظنا ذلك عبر تقنية الملاحظة عند حدوث الأزمة في ليبيا سنة 2011 وتقهقرا لوضع الأمني وتأثر بالأوضاع الداخلية، حيث أصبح الليبيون يقتنون أهم البضائع المتمثلة في المواد الغذائية، والتي كانت محور التجارة الصحراوية حيث يقع التبادل التجاري على الحدود وقد شهدت التبادلات التجارية تطورا كبيرا على الحدود الصحراوية، ولعل هذا يشير إلي الإنفلت الأمني على الحدود إثناء الثورة الليبية والتونسية، هذا الفراغ الأمني ساهم في انتشار الميليشيات والجماعات على الحدود وذلك باستيراد كل البضائع بغض النظر عن نوعها، مواد غذائية كانت أو معدات، وذلك عن طريق تزويد التجار المحليين بكميات مختلفة من البضائع للمرور بها عبر المسالك الصحراوية، إلى ما يسمى الثوار وقد كان من شروط التعامل بين هؤلاء أن يكون لك رمز من الرموز التي يتعاملون بها، وكان لهم في كل يوم رمز، وقد ساهمت في ذلك بشكل كبير كل تقنيات التواصل، ويفهم من هذا إن رؤساء الأموال لا ينتقلون بل يوجهون بعض الرموز إلي المساعدين، كل هذه العوامل ساهمت في دخول بعض الدخلاء على هذه التجارة، والذين كان همهم الوحيد هو الربح السريع، مهما كان نوع البضاعة وهو ما ساهم في انزلاق خطير. وقد أثر هذا الانزلاق الخطير في بعض فئات الشباب العاطل عن العمل حيث تم استقطابهممن بعض الجهات حتى يكون أداة لنقل البضائع بجميع أنواعها، ولكن هذا المشروع إن كان في ظاهره يطمح إلى دراسة الحالة المتردية التي شهدتها الحدود في تلك الفترة وإلى ما ألت إليه حالة التجارة الصحراوية، فإنه في واقع الأمر وظف لخدمة مصالح الجماعات والميليشيات، إذ أنه الدعم اللوجيستي الذي ساهمت فيه السلطة التونسية أي تهريب السلاح من قطر إلى ليبيا عبرا لمسالك الصحراوية، جاء في فترة دقيقة جدا وساهم في تقسيم الشعب التونسي بين رافض و مؤيد، حيث لاحظنا أن المجتمع المدني تعرض إلي باخرة نقل الأسلحة في ميناء جرجيس مما اجبرها على الرحيل في اتجاه ميناء قابس، وفي مقابلة مع أحد أعوان الجيش التونسي يقول "انهم يقولون لنا داخل الحاويات مواد غذائية وهي في الأصل أسلحة"، كل هذه العوامل تبين لنا تلك العلاقات واللحمة بين سكان الحدود من الجهتين وبذلك تطور النشاط الحدودي كل له مجموعاته يدعمها بكل ما تحتاجه، وتقاسمت الأنشطة حسب الانتماء فالدخلاء يدعمون الجماعات، أما التقليديون من التجار ومهمتهم اقتصرت على توفير الغذاء للقبائل والثوار، أما باقية الأدوار الثانوية فتبقي من نصيب بعض الجماعات المختفية من هنا وهناك، ولقد برزت النزعة الفردية كقيمة اجتماعية لدى بعض الأفراد بالجنوب التونسي على إثر مجمل التغيرات الاجتماعية الهيكلية حيث كان الفضاء الحدودي مسرحا لها على اثر انطلاق ما يسمى بثورة 17 فبراير، وقد اشتدت المشاكل على الحدود فاعتمد الفاعلون استراتيجيات فردية عبر تقنيات التواصل، هذا إلى جانب بروز الهجرة القصيرة التي حتمتها الظروف

الجديدة وقد تميز هذا الحراك بموجتين مختلفتين باختلاف ممارستهم واختلاف موقعهم الاجتماعي داخل هذا الفضاء:

## 6) **الخاتمة**:

يعتبر نشاط الحد من أهم الأنشطة الاقتصادية التي ساهمت في تطور الاقتصاد غير المهيكل، وهي ظاهرة ليست وليدة الراهن، بل وجدت في المناطق الحدودية بين تونس وليبيا منذ القرن التاسع عشر على امتداد سنوات، حيث أن أغلب القبائل الحدودية خاصة ذهيبةوبنقردان الذين لم يجدوا حظهم من التنمية الشاملة، منذ قرون اتخذوا من التجارة الموازية أو تجارة التهريب وسيلة للوقاية من التهميش وللهروب من الفقر وبذلك خيروا المسالك البرية الوعرة، لتهريب البضائع عبر المسالك الصحراوية وأنتجوا ثقافة ومنوالاً اقتصادياً خاصاً بهم يقوم على تسريب بية وهذا ما سمح لها بجني أمول طائلة مكنتها من تعزيزالسلع، وتصديرها وتوريدها بطرق غير قانونية لكن بعد سنة 2011 تغيرات المفاهيم وأصبحت هذه التجارة التقليدية تجارة موصومة مما أثار مشاكل اجتماعية مدمرة ولعلى أبرزها بروز ذلك التفاوت الاجتماعي والذي أنتج تحولا سريعا وعميقا في البنية الاجتماعية مما ساهم في التفكك الاجتماعي ومن تبرز الحاجة للفاعلين في المجتمع ومؤسسات الدولة من أجل التصدي لي هذه الظاهرة الغير مشروعة والتي لها انعكاسات خطير على قيم المجتمع.

جمع المال السريع وفي ظرف وجيز ينعكس سلبا علي قيم حب العمل ويساهم في بروز قيمة سلبية كل هذه العوامل تساهم في انتشار النزعة المادية والبحث عن الثراء بدون جهد وهذا ما يساهم في انتشار الانتهازية مما يؤدي إلي طغيان القيم الذاتية للمصلحة الشخصية على حساب المجموعة الوطنية فالتهريب الموصوم يساهم في تغير سلوك الفرد ويصبح يتعامل مع الآخرين علي المصلحة الذاتية وهذا ما يساهم في التميز بين الطبقات الاجتماعية كما يساهم في تراجع القيمة التعليمية

وهذا ما لاحظناه لدى مجتمع الفضاء الحدودي حيث إن ظاهرة الانقطاع المدرسي أصبحت تتطور بالجنوب التونسي وتتطبع مع جملة من الممارسات الأخرى وقد ساهم فيها بدرجة أولي الأصل الاجتماعي الذي ينتمي إليه التلميذ الذي يحاكي الأب والأصدقاء، حيث أنه أصبح يجلس مع زملائه ويتحدثا إلا على مغامرات التهريب وجمع المال من تجارة الحد والبحث عن الهجرة وأصبحت الأسرة كطرف في هذه العوامل وهذا ما يثير الجدل فأصبحت الأصول الاجتماعية هي المحددة والمساهمة في هذا الفشل بين طبقة تبحث عن النجاح بأي طريقة وطبقة أخري تبحث عن كيفية جمع المال بشكل واسع.

## قائمة المصادر والمراجع:

### المراجع باللغة العربية:


- التائب، عائشة، (2007) المناطق الحدودية بالمغرب العربي، ضمن كتاب "التنوع والتماثل «، أعمال الندوة الإقليمية اليونسكو، تونس 26.27.28 أفريل، إشراف عبد الوهاب حفيظ سلسلة العلوم الاجتماعية عدد28، سيرأس تونس،
- الناشئ، محمد (2014): مدخل إلى السوسيولوجيا البراغماتية، ترجمة: ميلود طواهري، ط1، الجزائر: ابن نديم للنشر والتوزيع.
- الناشئ، محمد (2014): مدخل إلى السوسيولوجيا البراغماتية، ترجمة ميلود طواهري، سلسلة نديم للترجمة، ابن نديم للنشر والتوزيع . الجزائر، الطبعة 1
- بالطيب محمد الناصر (1998)، بن قردان بين التاريخ والتراث، المطبعة الرسمية الجمهورية التونسية، تونس.
- برنفكار، ليون(2012) LEON PERVINGUIRE أسرار الحدود التونسية الليبية 1911 دراسة وترجمة الضاوي موسي، مطبعة تونس قرطاج،
- طعم الله، خميس، (2004)مناهج البحث وأدواته في العلوم الاجتماعيّة، مركز النّشر الجامعي، تونس،
- عمر، معن خليل عمر (2011)، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر.
- كتاب جماعي (2010)"علم الاجتماع: من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية . دمشق، الطبعة 1، 2010.


### المراجع باللغة اللاتينية:


- BoltanskiLuc (2011); On Critique: A Sociology of Emancipation, Xibcrras, Martine, *Les Théories de l'exclusion*Ellafi, Jilani, *Organisation d un tribu sud tunisien*.
- GéraradVekna et al: *la grande triche_ethique, corruption et effaires international*. Edition la découverte, Paris p76
- Goffman Irving La mise en scène de la vie quotidiene ; *la présentation du soi, les* Editions de Menu ite, 1973
- Max Weber,*Essais sur la théorie de la science*, Plon, Paris, 1967

- Simmel, G,".*Le problème de la sociologie"**in Sociologie et Leptologie***, PuF,1981
- CastellsManual (2001), la société en réseau, l'ere de l'information, Edition Foyard, Paris, p576.